

الاتحاد الأوروبي يفرض حزمة عقوبات ثامنة على روسيا



بروكسل - أ.ف.ب

فرض الاتحاد الأوروبي قيوداً تجارية جديدة على روسيا ووسع قائمة الأشخاص المستهدفين بتجميد الأصول وحظر السفر الى الاتحاد الأوروبي، في إطار حزمة عقوبات ثامنة ضد موسكو دخلت حيز التنفيذ، الخميس. هذه الإجراءات الجديدة التي نُشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، هي «رد على تصعيد روسيا في الحرب غير المشروعة التي تواصل شنها ضد أوكرانيا ويتجلى بشكل خاص من خلال ضم أراض أوكرانية بعد «الاستفتاءات الوهمية» وتعبئة قوات إضافية والتهديد علناً باستخدام السلاح النووي» كما ذكرت المفوضية الأوروبية.

كما تمهد العقوبات لتطبيق تحديد سقف لأسعار النفط الروسي الذي وافقت عليه مجموعة السبع ولحظر تولي المواطنين الأوروبيين مناصب في الهيئات الإدارية لبعض الشركات الروسية المملوكة للدولة.

والدفعة الثامنة من العقوبات الأوروبية منذ بدء الحرب التي شنتها موسكو على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير، تفرض

حظر استيراد جديد بقيمة سبعة مليارات يورو لخفض إيرادات روسيا

وتشمل على وجه الخصوص حظراً على واردات منتجات الحديد والصلب والآلات والأجهزة والمواد البلاستيكية والمركبات والمنسوجات والأحذية والجلود والسيراميك وبعض المواد الكيميائية والمجوهرات غير الذهبية. وتهدف قيود التصدير الجديدة إلى الحد من قدرة روسيا على تطوير قطاعها الدفاعي والأمني

وتتعلق بشكل خاص بـ «الحظر المفروض على تصدير الفحم بما في ذلك فحم الكوك (المستخدم في المواقع الصناعية الروسية) وبعض المكونات الإلكترونية المحددة (الموجودة في الأسلحة الروسية) والمواد التقنية المستخدمة في قطاع الطيران فضلاً عن بعض المنتجات الكيميائية» كما ذكرت المفوضية الأوروبية

ومن المقرر أيضاً فرض حظر على تصدير الأسلحة ذات العيار الصغير

إضافة إلى ذلك، تمت إضافة ثلاثين شخصاً وسبعة كيانات إلى قائمة سوداء تضم أكثر من 1300 اسم تخضع لتجميد الأصول وحظر السفر إلى الاتحاد الأوروبي. والأشخاص والكيانات المضافة إلى القائمة «ضالعة في الحرب الروسية والضم غير الشرعي و«الاستفتاءات الزائفة» في الأراضي التي تسيطر عليها موسكو في مناطق دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا». إذ إن بينهم عسكريين ومسؤولين كباراً وكذلك شركات داعمة للقوات المسلحة الروسية

وتم تشديد الحظر على الأصول المشفرة، وتوسيع نطاق الخدمات التي لم يعد من الممكن تقديمها للحكومة الروسية

وذكرت المفوضية أن الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الخام الروسي من طريق البحر لا يزال قائماً

وقالت المفوضية إن «تحديد سقف للأسعار بمجرد تنفيذه سيسمح للمشغلين الأوروبيين بنقل النفط الروسي إلى دول «ثالثة شرط أن يظل سعر الأخير أقل من السقف المحدد مسبقاً

وأوضحت أن الإجراء بالتنسيق مع شركاء مجموعة السبع «سيصبح سارياً بعد 5 كانون الأول/ديسمبر 2022 للنفط «الخام و5 شباط/فبراير 2023 للمنتجات النفطية المكررة بعد قرار جديد للمجلس